E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/5
25 October 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

لجنة المرأة
الدورة السادسة
الكويت، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

# قضايا دولية

## المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

**موجز**

بقي أقل من سنتين لانقضاء المهلة المحدّدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن الأهمية في هذا الوقت أن تعمل الحكومات في المنطقة على تسريع عملية إنجاز الأهداف وتقييم الإنجازات والفجوات في مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية. وتركز هذه الوثيقة على الدروس المستفادة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتأثيرها في المستقبل على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتخلص إلى عرض الخيارات في السياسة العامة لوضع برامج إنمائية شاملة تلبي احتياجات المنطقة العربية وتقوم على مبادئ المساءلة والمساواة وحقوق الإنسان.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | ١-٤ | ٣ |
| **أولاً- الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساواة بين الجنسين: السياق الدولي** ..... | ٥-٢٨ | ٤ |
| ألف- خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: المسار ..... | ٥-١٠ | ٤ |
| باء- الأهداف الإنمائية للألفية: مواطن القوة والضعف والدروس المستفادة..... | ١١-١٩ | ٥ |
| جيم- الأولويات والمبادئ الأساسية المقترحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ..... | ٢٠-٢٨ | ٨ |
| **ثانياً- الأهداف الإنمائية للألفية، والمساواة بين الجنسين، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة العربية: الأولويات وخيارات السياسة العامة** ..... | ٢٩-٤٠ | ١٠ |
| ألف- وضع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ..... | ٢٩-٣٥ | ١٠ |
| باء- الأولويات الإقليمية لما بعد عام ٢٠١٥ والخيارات المقترحة في السياسات العامة..... | ٣٦-٤٠ | ١٢ |
| الملحق- الجدول الزمني لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ..... | | ١٥ |

## مقدمـة

١- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمد رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم، بما فيها الدول والحكومات العربية، إعلان الألفية الذي حدد ست قيم أساسية بغاية الأهمية في العلاقات الدولية. ولبلورة هذه القيم على أرض الواقع حدد قادة العالم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن ثمانية أهداف (شملت في الأساس ١٨ غاية و٤٨ مؤشراً) يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وكانت هذه الأهداف بمثابة أدوات لقياس التقدم في مبادرات دولية وإقليمية، كالإعلان العربي حول متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (٢٠٠٥). وكان لهذه الأهداف تأثير كبير على وجهة السياسات العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢- وشدد إعلان الألفية على ضرورة ضمان المساواة في الحق في التنمية وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو المعتقد. وخُصص أحد الأهداف لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في دليل على تقدير العالم بأسره لأهمية المساواة بين الجنسين في تحقيق أي نتائج إنمائية. فتحقيق الأهداف الإنمائية، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، "يعتمد كثيراً على تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل في التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، وصنع القرار"[(١)]. ومع ذلك، فإن "عدم المساواة بين الجنسين لا يزال مستمراً، ولا تزال المرأة تعاني من التمييز في الحصول على التعليم، والعمل، والممتلكات الاقتصادية، والمشاركة في المناصب الحكومية"[(٢)]. وفي هذا المجال، لا تختلف الحالة في المنطقة العربية عن بقية العالم. فعلى الرغم من التقدم المحرز على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، لا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة هدفاً بعيد المنال. وقد تبين ذلك بوضوح من خلال الغياب شبه الكامل للمرأة عن عملية وضع السياسات العامة في معظم البلدان. وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن مكانة المرأة في معظم البلدان العربية لا تزال متدنية، ويتجلى ذلك من خلال ما تشهده هذه البلدان من أشكال العنف الممارس ضد المرأة، وغياب المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، واستمرار التمييز في التشريعات[(٣)].

٣- واليوم، وقد بقي أقل من سنتين لانقضاء المهلة المحدّدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بعام ٢٠١٥، من الأهمية أن تعمل الحكومات في المنطقة على الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف وأن تقيّم الإنجازات والنواقص باستمرار لتتمكن من تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية المتعلقة بكل من الرجل والمرأة، وبتحقيق المساواة بينهما. ومن الضروري أن تحيط جميع الجهات المعنية بواقع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة وتأثيره على المرأة، حتى تستطيع المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية الجارية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحديد وجهة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- وتهدف هذه الورقة إلى إدراج قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ضمن المناقشات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهي تركز على الدروس المستفادة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتأثيرها في المستقبل على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. فخلال الفترة المتبقية بحلول عام ٢٠١٥، وفي المرحلة اللاحقة، من الأهمية أن تضمن البلدان

---

(١) الأمم المتحدة، ٢٠١٢، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية.

(٢) Ibid. p. 5.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩.

الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تماشي أولوياتها الوطنية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لضمان المساواة وعدم التمييز للجميع. وتستند هذه الورقة إلى استعراض لأحدث الأدبيات والتقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي تتألف من قسمين: يركز القسم الأول على العملية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي، ويتناول المناقشات الدولية بشأن الدروس المستفادة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لاسيما الهدف ٣ المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، واتجاهات إطار التنمية الجديد، ويوجه القسم الثاني التحليل نحو المنطقة العربية، ويناقش التقدم المحرز على صعيد قضايا المرأة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المقبلة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتخلص الورقة إلى عرض الخيارات في السياسة العامة لوضع برامج إنمائية شاملة تلبي احتياجات المنطقة العربية وتقوم على مبادئ المساءلة والمساواة وحقوق الإنسان.

## أولاً- الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساواة بين الجنسين: السياق الدولي

### ألف- خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: المسار

٥- مع اقتراب انتهاء المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، اتخذ المجتمع الدولي سلسلة من الأنشطة لوضع إطار إنمائي يحل محل الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوثيقة الختامية الصادرة في عام ٢٠١٠ عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدّم توصية بضرورة بذل المزيد من الجهود للتقدم في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتستند عملية إعداد هذه الخطة حالياً إلى نتائج المشاورات الموسّعة، لاسيما تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦- وأنشأ الأمين العام فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتنسيق الأعمال التحضيرية على نطاق المنظومة بالتشاور مع جميع الجهات المعنية. وضم فريق العمل كبار الخبراء من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وأعد ١٨ وثيقة مواضيعية بشأن القضايا الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم الفريق إلى الأمين العام تقريراً بعنوان "المستقبل الذي نريد للجميع" في حزيران/يونيو ٢٠١٢، حدد فيه رؤية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واقترح أن تقوم على الأبعاد الأربعة التالية: التنمية الاقتصادية الشاملة؛ والتنمية الاجتماعية الشاملة؛ والاستدامة البيئية؛ والسلام والأمن.

٧- وأصدر فريق العمل تقريراً ثانياً بعنوان تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في آذار/مارس ٢٠١٣ قدم فيه توصياته واقترح صيغة للشراكة العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. فأشار إلى أهمية أن تضم الشراكة التزامات عالمية تدعو جميع البلدان إلى العمل كل حسب قدراته الوطنية وأن يعتمد إطار التنمية على الالتزامات القائمة، كالالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ولكن من الأهمية توسيع نطاق هذه الالتزامات والتشديد عليها لمواجهة التحديات العالمية الراهنة.

٨- وأنشأ الأمين العام أيضاً فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، وطلب إليه وضع رؤية جريئة ولكن عملية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تهدف إلى القضاء على الفقر ودعم تحقيق التنمية المستدامة.

وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قدم الفريق تقريراً بعنوان "شراكة عالمية جديدة: إجتثاث الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة". وهذا التقرير دليل على الإجماع العالمي على ضرورة وضع خطة تنمية عالمية واحدة تتمحور حول التنمية المستدامة وتتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠). وأكد التقرير الصلة القائمة بين التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، وورد فيه "أن التركيز على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر تهميشاً - تمثل النساء نسبة كبيرة منهم - ينبع مباشرةً من المبادئ التي تم الاتفاق عليها في إعلان الألفية وفي مؤتمر ريو. ويجب أن تظل هذه المبادئ أساساً لخطة ما بعد عام ٢٠١٥"[٤]. وأعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد هذا الموقف في الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٥].

٩- وإضافةً إلى ذلك، قادت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المشاورات العالمية الأوسع نطاقاً في تاريخ المنظمة، فعقدت ١١ حلقة تشاور مواضيعية على الصعيد العالمي، ونحو ٨٠ حلقة على صعيد البلدان، وحلقة تشاور عالمية إلكترونية حول الإطار الذي سيلي الأهداف الإنمائية للألفية. وأطلق مؤخراً استقصاء الأمم المتحدة العالمي من أجل عالم أفضل "عالمي"، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بهدف الحصول على أصوات الجميع وآرائهم بشأن الأولويات لما بعد عام ٢٠١٥[٦]. وخارج منظومة الأمم المتحدة، تشارك مجموعة واسعة من الجهات المعنية في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتأثير في وجهتها. فأوساط المجتمع المدني، مثلاً، تقود حملة لما بعد عام ٢٠١٥، كما إن هناك برامج أخرى تعنى بقضايا إقليمية[٧].

١٠- وبالمقارنة مع العمل الذي اضطلعت بها الأمم المتحدة لوضع الأهداف الإنمائية للألفية، تخصص حالياً الكثير من الوقت والموارد لإجراء مشاورات بناءة حول عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتأتي هذه المشاورات تجاوباً مع الدعوة للمشاركة الفعالة لجميع البلدان الأعضاء في بناء "المستقبل الذي نصبو إليه". ويشارك عدد كبير من الجهات المعنية في التحليلات والمناقشات الموضوعية وحشد الدعم للتأثير في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤمل أن يؤدي نهج المشاركة هذا إلى ضمان التزام الجميع بتنفيذ خطة التنمية وتحقيق أهدافها. ومن المتوقع أن يساهم أيضاً في تعزيز المساءلة والحس بالمسؤولية.

## باء- الأهداف الإنمائية للألفية: مواطن القوة والضعف والدروس المستفادة

١١- في الأعوام الأخيرة كانت الأهداف الإنمائية للألفية موضع مراجعات نقدية هامة بينت مواطن القوة ومواطن الضعف فيها. فلا خلاف على أن الأهداف الإنمائية للألفية هي محاولة هامة للتوصل إلى رؤية مشتركة حول مجموعة من الأهداف والغايات القابلة للقياس والمقيّدة بحدود زمنية. وتشير الوقائع إلى أن خطة الأهداف الإنمائية للألفية نجحت بالفعل في النهوض بالأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، ودعم التعاون الدولي من أجل التنمية. وساعد إطار الأهداف الإنمائية للألفية على دعم الجهود الإنمائية وتوجيه الأولويات العالمية

---

(٤) فريق الشخصيات البارزة، ٢٠١٣، شراكة عالمية جديدة، ص ٧.

(٥) الجمعية العامة، *A/68/L.4.

(٦) يمكن الاطلاع على المرفق والفصل الثاني القسم باء. وعقد في المنطقة العربية اجتماعان تشاوريان.

(٧) *Declaration of Civil Society Organizations from the Arab Region on the Post-2015 Framework*, 2013, p. 5.

والوطنية. لكن كثيرين أكدوا مراراً أن ما يعوق الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على جميع المستويات هو النهج التوجيهي في تحديد الأولويات والتحديات والاستراتيجيات.

١٢- وكثيرة هي الانتقادات التي طالت الهياكل والأسس التي قامت عليها الأهداف الإنمائية للألفية، وعملية تنفيذها، وغاياتها المحددة. فأشارت إلى إخفاق الأهداف في تحقيق القيم التي نص عليها إعلان الألفية، مثل تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والحكم الرشيد[٨]، مع أنها شرط أساسي لدعم التنمية البشرية، وفي معالجة القضايا المتعلقة بضمان العمل المنتج، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحد من عدم المساواة، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي.

١٣- وطالت الانتقادات أيضاً تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على النتائج وإغفالها وسائل التنفيذ[٩]. وقد حُدّدت الأهداف والمؤشرات من منظور ضيق من دون الإشارة إلى المساواة بين الجنسين، على أن يقرر كل بلد بشأن النهج الإنمائي أو إطار السياسة العامة الذي يراه مناسباً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعملت معظم البلدان على تحقيق الأهداف خارج إطار دقيق للمساءلة، فجاء التقدّم متفاوتاً بين الأهداف، وداخل البلد الواحد، وبين البلدان، وبين المناطق.

١٤- والأهداف الإنمائية للألفية هي بطبيعتها عبارة عن التزامات سياسية معلنة، وقد أدى عدم الربط بينها وبين حقوق الإنسان الدولية والصكوك الأخرى ذات الصلة، إلى صعوبة في مساءلة الدول عن الوفاء بالتزاماتها. ولو كانت هذه الأهداف متوافقة مع معايير المعاهدات الدولية ومبادئها الأساسية الدولية، لأصبحت ملزمة قانوناً. فالنهج القائم على حقوق الإنسان هو أساس لعملية التنمية القائمة على مبدأ المساواة[١٠]. وحقوق الإنسان وما تتضمنه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ومدنية هي جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات المختلفة، والدول الأطراف في هذه المعاهدات ملزمة بتأمين الحقوق الاجتماعية الأساسية، والقضاء على أشكال التمييز، وتحقيق المساواة، وتأمين الخدمات، وتكييفها حسب حاجات الجميع، وتسهيل الحصول عليها بأسعار ميسّرة، ومستويات مقبولة، ونوعية جيدة.

١٥- وساعد الهدف ٣، المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع مجالات العمل الإنمائي، وضمان الإرادة السياسية لتلبية احتياجات النساء والفتيات. ومن أهم نقاط القوة في هذا الهدف، الغاية المتعلقة بإزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥. ويضم هذا الهدف تحديداً المؤشرات التالية:

(أ) نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛
(ب) نسبة الإناث إلى الذكور من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة؛
(ج) حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي؛
(د) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

---

(٨) Task Team on the Post-2015 Development Agenda, 2012, *Governance and Development*, p. 6.

(٩) Task Team on the Post-2015 Development Agenda, 2012, *Review of the Contributions of the MDG Agenda to Foster Development*, p. 16.

(١٠) http://hrbaportal.org/.

١٦- ومع التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق الهدف ٣، لم يسجل أي تقدم في تغيير العلاقات بين الجنسين بسبب القيود التي تعوق تحقيق الغايات والمؤشرات التي يتضمنها الهدف، إذ وُضعت بمعزل عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية العامة. وأكد فريق العمل التابع للأمم المتحدة أن المساواة بين الجنسين هي حق من حقوق الإنسان معترف به منذ زمن، وهدف من الأهداف الإنمائية الأساسية، وأن التمييز ضد المرأة والفتاة يعوق التقدم في جميع مجالات التنمية الأخرى(١١). ولا خلاف على أن الفقر بين النساء يُعزى إلى أسباب أهمها عدم المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل والحصول على فرص العمل والمشاركة في صنع القرار، والعنف الممارس ضد المرأة، والتمييز ضدها في الواقع وفي القوانين. وظاهرة عدم المساواة بين الجنسين هي من أهم أشكال عدم المساواة والتمييز في جميع المجتمعات. وينبغي ألا تكتفي خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف عام يُعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بالمرأة والفتاة، بل أن تتناول جميع أشكال عدم المساواة بين الجنسين في جميع المجالات بغايات ومؤشرات مصنفة(١٢).

١٧- وحسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ "لا تزال المرأة، سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص، ومن أعلى مستويات اتخاذ القرار في الحكومة إلى مستوى الأسرة المعيشية، محرومة من فرصة المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها"(١٣). ولم تتناول الأهداف الإنمائية للألفية بشكل وافٍ قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ولم يشمل الهدف ٣ منها سوى غاية واحدة متعلقة بالتعليم ومؤشرات محدودة متعلقة بالتمثيل السياسي والعمل. والمؤشرات الأخرى المرتبطة بالبيئة، والحكم، والفقر، والجوع لا تراعي مفهوم المساواة بين الجنسين. ويشوب إطار الأهداف الإنمائية للألفية بعض الثغرات، إذ لا يشمل غايات بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وضمان حقها في التملك. لذلك لم يتمكن من تحقيق تغيّرات جذرية. ووصف فريق الشخصيات البارزة في تقريره لعام ٢٠١٣ التحديات المتعددة الأبعاد التي لا بد من التغلب عليها لتحقيق المساواة بين الجنسين فاعتبر أن:

> "هذه العوائق يمكن إزالتها عندما لا يكون هناك تسامح حيال العنف والاستغلال الذي يمارس ضد النساء والفتيات، وعندما تحصل كل واحدة منهن على حقوق متساوية في المجالات السياسية، والاقتصادية والعامة. كما ويجب أن تحصل النساء والفتيات على حقوق متساوية في الاستفادة من الخدمات المالية والبنية الأساسية ومجموعة متكاملة من الخدمات الصحية التي تشمل الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، والمياه والمرافق الصحية؛ وحق متساو في امتلاك الأراضي وغيرها من الأصول؛ وبيئة آمنة يتعلمن فيها ويطبقن ما تعلمنه وما اكتسبنه من مهارات؛ والقضاء على التمييز حتى يمكنهن الحصول على رواتب متساوية مقابل أعمال متساوية؛ وحقهن في أن يكون لهن صوت متساو في صنع القرارات"(١٤).

١٨- وفي تقرير بعنوان "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" قال الأمين العام للأمم المتحدة إن العنف ضد المرأة إنما هو إهانة إنسانية يتعارض مع حقها الأساسي في الحياة وفي التنمية(١٥).

---

(١١) Task Team on the Post-2015 Development Agenda, 2012, *Report to the Secretary-General*, p. 23.

(١٢) See http://www.unicef.org/media/media_67926.html.

(١٣) الأمم المتحدة، ٢٠١٢، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ص ٥.

(١٤) فريق الشخصيات البارزة، ٢٠١٣، شراكة عالمية جديدة، ص ١٧.

(١٥) الأمم المتحدة، A/68/202، الفقرة ٢٦.

١٩- ومنذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، أحرز العالم تقدماً كبيراً في معالجة مختلف أبعاد الفقر. ولكن التقدم المحرز غير كافٍ وغير متساوٍ بين البلدان وضمن البلد الواحد وبين مختلف فئات المجتمع خاصة بين المرأة والرجل. ورأى البعض أن مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية التي تقيس التقدم المحرز في العالم وبلدانه، تخفي التفاوت في مستوى التقدم بدلاً من العمل على إزالته. وبالرغم من التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقيت قضية عدم المساواة بين الجنسين من القضايا البارزة.

## جيم- الأولويات والمبادئ الأساسية المقترحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٠- ويؤكد توافق الآراء الذي توصل إليه فريق الشخصيات البارزة نتيجة للمشاورات المواضيعية والوطنية والإقليمية على ضرورة التوصل إلى خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ذات طابع عالمي شامل، وذات توجه مشترك، وطبيعة متماسكة. وينبغي أن تهدف هذه الخطة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاحتواء الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وأن تكون مبنية على قيم عالمية أساسها المشاركة للجميع، ومساءلة الجهات المسؤولة، وعدم التمييز، والتمكين، وسيادة القانون. وخلافاً للأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية أن تأتي خطة التنمية الجديدة تأكيداً على جميع المعايير الدولية المعنية بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[١٦]. وأخذاً بمفهوم التنمية البشرية، من الضروري أن يستند إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: حقوق الإنسان؛ والمساواة؛ والحكم الرشيد.

### ١- حقوق الإنسان

٢١- من المسلّم به أن التنمية هي حق لكل شخص ومن واجب الدولة أن تضمن هذا الحق. ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون نهج حقوق الإنسان مصدر المبادئ الأساسية لكل عمل إنمائي، أي عدم التمييز وضمان المشاركة، وصون كرامة الإنسان، وتحقيق المساءلة[١٧]. ويساهم اعتماد هذا النهج في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تجنّب مواطن الضعف التي قيّدت إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويرى المجلس الاستشاري للشؤون الدولية أن تحويل الهدف إلى حق يشجع المواطنين على المطالبة بمساءلة الدولة. وهكذا، لا تعود الأهداف الإنمائية للألفية مجرد غايات، بل تصبح التزامات قانونية على الدول الوفاء بها. ويمكن أن يؤدي ربط حقوق بالأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسين آليات الرصد[١٨]. وأكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقييمهما للإطار المقترح لما بعد عام ٢٠١٥ أن إرساء حقوق الإنسان أساسي لبناء ثقافة يكون بموجبها القيمون على السلطة مسؤولين عن تلبية احتياجات أفراد مجتمعهم الذين يعيشون الفقر والحرمان والتمييز[١٩].

---

(١٦) Task Team on the Post-2015 Development Agenda, 2012, *Towards Freedom from Fear and Want*, p. 4.

(١٧) Rolph van der Hoeven, 2012, *MDGs Post-2015: Beacons in Turbulent Times or False Lights?*, p. 24.

(١٨) Advisory Council on International Affairs, 2011, *Report No. 74*, p. 62.

(١٩) OHCHR and CESR, 2013, *Who Will Be Accountable? Human Rights and the Post-2015 Development Agenda*, p. 30.

## ٢- المساواة

٢٢- من الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية الحاجة إلى وضع المساواة في صلب خطة التنمية المستقبلية. وشددت التقارير والعمليات التشاورية على ضرورة أن تتناول خطة التنمية المفاهيم المترابطة للإنصاف والمساواة وعدم التمييز. وأشار التقرير المعنون "المستقبل الذي نريد للجميع" إلى أن تمكين المرأة والفتاة وحماية حقوقهما يجب أن يكون ركناً أساسياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإلى أن آليات حماية هذه الحقوق تشمل سن أحكام قانونية وتنفيذها، واعتماد سياسات تهدف إلى: تشجيع التحولات الاجتماعية والقبول بمفهوم المساواة بين الجنسين؛ والحد من الفوارق بين الجنسين في القوى العاملة؛ وحماية الحقوق الإنجابية؛ وتسهيل الحصول على خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ذات النوعية الجيدة[٢٠].

٢٣- وشدد تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى على أهمية أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أسباب الفقر والإقصاء وعدم المساواة. وبما أن غالبية الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم من النساء والفتيات، أشار التقرير إلى ضرورة أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفاً يُعنى بالمساواة بين الجنسين ليس لإزالة فوارق معينة بينهما وحسب بل لتغيير العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى استمرار الفوارق بين الجنسين، وممارسة العنف ضد المرأة، وأشكال التمييز، وتفاوت التقدم في التنمية بين النساء والرجال، وبين الفتيات والفتيان[٢١].

٢٤- ومن الأهمية أن تعترف الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بهذه القضايا وتتخذ إجراءات بشأنها، لأنها جزء مما تعهدت به من التزامات وواجبات بمقتضى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ الذي اعتمد خلاله إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقمة كوبنهاغن، ومؤخراً الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

## ٣- الحكم الرشيد

٢٥- من المسلم به أن الإطار الإنمائي الجديد يجب أن يدعم الحكم الرشيد من أجل تحقيق تنمية بشرية شاملة، تلبي احتياجات الجميع، وتضمن لهم العيش في سلام. وقد بينت التجربة في بلدان عدة الترابط بين الحكم الرشيد والتنمية، والدور الهام الذي تؤديه القوانين، ومقومات الحكم، والمؤسسات في تحقيق الأهداف الإنمائية[٢٢]. ويساهم وضع الأطر القانونية، وتنفيذ القواعد والإجراءات اللازمة، والحد من الفساد في ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. ففي غياب هذه العناصر، يُستبعد أن تنجح البلدان في تحقيق غاياتها الإنمائية. فوجود قوانين فاعلة وآليات إنفاذ موثوقة يساهم في زيادة فرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

---

(٢٠) Task Team on the Post-2015 Development Agenda, 2012, *Realizing the Future We Want for All*, p. 25.

(٢١) فريق الشخصيات البارزة، ٢٠١٣، شراكة عالمية جديدة.

(٢٢) الإسكوا، ٢٠١١، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية، العدد ٢.

٢٦- ويمكن أن تستند عمليات الإصلاح إلى الالتزامات والواجبات الدولية المتعلقة بصون حقوق الإنسان للجميع وحمايتها انطلاقاً من مبادئ المساواة وعدم التمييز. ومما يساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة وجود نظام قضائي يخضع لهذه المبادئ العالمية ويحتكم لها. وقد أكدت البلدان على أهمية هذا الدور في مؤتمر ريو+٢٠، فأقرت بأن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، إضافة إلى توفر العناصر الهيكلية اللازمة لإتاحة بيئة مشجعة، شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وشددت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على أهمية تقليص الفوارق وضمان الدمج الاجتماعي وتحقيق العدالة، باعتبارها أسساً يقوم عليها القانون الدولي بالاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية. وأكدت الوثيقة أيضاً أهمية الحكم الرشيد بوصفه الركن الأساسي لتحقيق التنمية واقترحت في هذا المجال عدداً من الأهداف والغايات. ومن الضروري أن تتخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وتمكين الأفراد أساساً لها، وأن تدعو إلى تشجيع الفئات المهمشة وبناء قدراتها على المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات.

٢٧- وفي هذا السياق، يتبين أن المساواة بين الجنسين ركن أساسي لإعمال حقوق الإنسان والمساواة والحكم الرشيد، وهي المبادئ الأساسية الثلاثة التي يقوم عليها الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ولهذه الغاية، قدمت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مقترحات عدة يمكن اعتمادها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحقيق المساواة بين الجنسين. وشملت هذه المقترحات اعتماد نهج قائم بذاته، أي تضمين الخطة هدفاً يُعنى بالمساواة بين الجنسين؛ واعتماد نهج يشمل جميع القطاعات، أي تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف والغايات والمؤشرات؛ واعتماد نهج ثنائي هو مزيج بين الخيارين السابقين. والهدف من هذه النُّهج هو إيلاء اهتمام خاص لأولويات النساء والفتيات وتشجيع التحول إلى إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل.

٢٨- ويبدو النهج الثنائي حالياً الخيار الأفضل لتحقيق المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستقبلية إذ أجمعت الآراء على دور هذا النهج في تحفيز التقدم نحو معالجة الأسباب الهيكلية للفوارق بين الجنسين، وضمان الإعمال الكامل لحقوق المرأة. ويكرس هذا النهج مفهوم المساواة بين الجنسين كركن أساسي لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، ومن المتوقع أن يساهم في تحفيز السياسية وتخصيص الموارد اللازمة وضمان الالتزام الوطني لاتخاذ إجراءات فعالة ومستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

## ثانياً- الأهداف الإنمائية للألفية، والمساواة بين الجنسين، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة العربية: الأولويات وخيارات السياسات العامة

### ألف- وضع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

٢٩- حظيت الأهداف الإنمائية للألفية على مر السنين بتأييد واسع في المنطقة العربية. فالحكومات اعتمدتها تدريجاً في خطط للتنمية الوطنية. وأكد المسؤولون في مناسبات عديدة التزامهم بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، واتخذوا خطوات ملموسة لدمجها في السياسات العامة والبرامج المعتمدة. ونتيجة لذلك، شهدت المنطقة تقدماً على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وأحرزت البلدان تقدماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية في

مجالي التعليم والصحة، ظهر جلياً في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع[٢٣].

٣٠- وفي إطار الهدف ٣ بشأن المساواة بين الجنسين، اتخذت الحكومات في المنطقة عدداً من التدابير لتحقيق الغايات المحددة، أسفرت عن تحسن في مجالات عدة كارتفاع متوسط العمر المتوقع للإناث، وانخفاض معدل وفيات الأمهات، وارتفاع معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة، وتحسن مستوى حصولهن على التعليم في جميع المراحل. ونتيجة لذلك، نجحت معظم بلدان المنطقة في الحد من التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم، على الأقل في المرحلة الابتدائية.

٣١- غير أن المنطقة لا تزال تعاني من استمرار الفقر وعدم المساواة. فعدم التكافؤ في التنمية والتفاوت على جميع المستويات وفي كافة المجالات واضح في معظم البلدان مما يعيق تحقيق الأهداف منذ عام ٢٠١٥. ففي المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، لا تزال الفوارق كبيرة بين الرجال والنساء، وبين سكان المدن وسكان الريف، وبين مختلف الفئات الاجتماعية على صعيد الحقوق والاستحقاقات، وكذلك على صعيد المشاركة، والحصول على الموارد[٢٤]. ويعود سبب عدم المساواة إلى تأخر معظم البلدان في اعتماد نهج كلي في تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، يهدف إلى تحقيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية اللازمة.

٣٢- والتحديات التي تواجه عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية مرتبطة ببطء التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعدم إيلاء الاهتمام اللازم لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي في الخطط الإنمائية الوطنية[٢٥]. فعدم المساواة بين الجنسين في البلدان العربية، هو نتيجة لزمن طويل من التمييز ضد المرأة في الوصول إلى النظم القانونية، والحصول على الموارد الاجتماعية والاقتصادية. والتقارير التي صدرت عن التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تبين أن المرأة العربية لا تحظى بالفرص المتاحة للرجل في المشاركة السياسية والاقتصادية وممارسة الحقوق. ولا يزال دور المرأة في صنع القرار محدوداً جداً، بالرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً. وتبين الأرقام المتوفرة أن النساء في المنطقة العربية كن يشغلن ١٣,٣ في المائة من المقاعد النيابية في عام ٢٠١٢، وهي نسبة أقل من النسب المسجلة في سائر مناطق العالم[٢٦]، كما إن معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم[٢٧]. ولم يؤدِّ التحسن في معدلات التعليم في المنطقة إلى إتاحة المزيد من الفرص للمرأة لا في سوق العمل ولا في التمثيل السياسي. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات من أكبر العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية في المنطقة.

٣٣- ويصطدم التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية بالتشريعات الوطنية، إذ تنطوي قوانين الأحوال الشخصية، والقوانين الجزائية، وقوانين العمل وسياساته على تمييز ضد المرأة. وظاهرة عدم المساواة بين الجنسين لا تنتقص من حقوق المرأة فحسب، بل تعوق التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية لجميع

---

(٢٣) الإسكوا، ٢٠١٣، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظور إقليمي.

(٢٤) الإسكوا، ٢٠١٣، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥.

(٢٥) الإسكوا، ٢٠١١، التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: من منظور النوع الاجتماعي.

(٢٦) Data courtesy of the Inter-Parliamentary Union, available from www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf.

(٢٧) International Labour Organization, 2012, *Global Employment Trends 2012: Preventing a Deeper Jobs Crisis*.

عناصر المجتمع وفئاته. ومن المعروف أن الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق هذه الأهداف ركزت على مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وأهملت الأسباب الجذرية. والهدف ٣ لم يُدرج في النهج الإنمائية الشاملة، ولا في الالتزامات القانونية بمقتضى المعاهدات والأطر الدولية.

٣٤- وبقي تحقيق الأهداف الإنمائية رهن النهج التوجيهي، الذي اعتمد في فرض صياغتها وتنفيذها. فالجهات الوطنية المعنية بتنفيذ هذه الأهداف لم تشارك بفعالية في عملية وضعها، فبقي حس امتلاك هذه الأهداف وغاياتها والالتزام بها ضعيفاً على مستوى المجتمع المدني، ما أضعف حظوظ النجاح في تحقيقها، ولاسيما الهدف الثالث. وكانت مشاركة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في المنطقة محدودة في عملية التنفيذ ورصد التقدم وتقييمه، علماً أنها من الجهات المعنية الأساسية في العملية الإنمائية ككل، وفي ضمان دمج منظور النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة في جميع السياسات والبرامج الوطنية. فقد انحصر دورها في المشاركة في اللجان التوجيهية التي أنشأتها الوزارات، وفي توفير البيانات.

٣٥- وقد تضمن منهاج عمل بيجين توصية بإنشاء آليات وطنية لوضع سياسات تعزز النهوض بالمرأة، والعمل على تنفيذها، ورصدها، وتقييمها، وتأمين الدعم لها. وقد أنشأت معظم البلدان العربية، إما وزارات متخصصة بشؤون المرأة والقضايا ذات الصلة، أو لجاناً ومجالس. ودور هذه الآليات بالغ الأهمية لضمان إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التنمية الوطنية واستراتيجياتها وبرامجها. وقد أدى استبعادها عن عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى عدم إدراج أولويات المرأة بحيث تصبح جزءاً من الخطط الدولية والوطنية، وإلى إضعاف العملية الإنمائية بأسرها.

## باء- الأولويات الإقليمية لما بعد عام ٢٠١٥ والخيارات المقترحة في السياسات العامة

٣٦- مع اقتراب عام ٢٠١٥، يركز النقاش الذي يتناول خطة التنمية المستقبلية على أهدافها واستراتيجياتها. فالمجتمع الدولي أكد التزامه بالقضاء على الفقر. وقد أشير في الفصل الأول إلى التوافق العام على أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة، والحكم الرشيد. ويجب أن يضمن الإطار الجديد مشاركة الجميع في تحديد الأولويات. والنهج الأفضل في تناول قضايا النوع الاجتماعي في إطار ما بعد عام ٢٠١٥، هو تخصيص هدف للمساواة بين الجنسين، ودمج عنصر المساواة في جميع الأهداف الأخرى وغاياتها ومؤشراتها.

٣٧- وأيدت المنطقة العربية بكاملها هذا التوافق في سياق مشاركتها في العملية التشاورية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالمنتدى العربي للتنمية الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ حول أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شدد على مبادئ المساواة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وعلى القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى أهمية المساواة، ومواجهة التحديات، والاستدامة، والمساءلة، والمشاركة. وصدر حديثاً عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تقرير حدد أولويات العالم العربي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الشكل التالي:

(أ) ضمان حقوق الإنسان والحريات والعدالة الاجتماعية من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمنصفة؛

(ب) تعزيز الحكم الرشيد، وفعالية المؤسسات، وإرساء الديمقراطية، وسيادة القانون؛

(ج) إنهاء احتلال فلسطين، ومعالجة الأسباب الرئيسية للصراعات والحروب والسعي إلى حلها والحد من تداعياتها على التنمية؛

(د) معالجة الفقر والإقصاء من مختلف الأبعاد، والحد من عدم المساواة بين المناطق والفئات الاجتماعية، وفي الدخل، وتحقيق التنمية البشرية للجميع[٢٨].

٣٨- وقد أشير بوضوح، ضمن أولويات المنطقة، إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعت الجهات المعنية إلى تحقيق المساواة باعتماد نهج ثنائي. فخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تنتقل من مجرد تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات، كناتج ثانوي يركز على أهداف تقاس بالأرقام، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها أساساً لأي نموذج إنمائي جديد[٢٩]. واقتُرح أن يشمل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ غايات تتناول العنف ضد النساء والفتيات، وأخرى تتناول الحقوق القانونية للمرأة.

٣٩- وعلى أساس الدروس المكتسبة في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، جرى التركيز على البعد الوطني لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال دعوة المجتمع المدني ومختلف الجهات المعنية إلى المشاركة فيها بهدف تعميق الحس بامتلاكها والالتزام بها. ومن البديهي أن يكون للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة الدور الرئيسي في عملية ما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها الراعية الوطنية للجهود الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولا بد من إشراكها في كل مرحلة من مراحل التشاور لما بعد عام ٢٠١٥ وفي نتائجها النهائية. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت هذه الآليات تشارك بفعالية وبالمستوى المطلوب في العملية التشاورية، وإلى أي مدى يجري الأخذ بملاحظاتها. ولا بد أيضاً من وضع نظام للمساءلة لتحديد الضوابط والموازين، وتوضيح دور كل جهة ومسؤولياتها.

٤٠- وتستند التوصيات المقترحة إلى مبدأين: (أ) ضرورة الاستفادة من الفرصة القيمة المتاحة للمنطقة خلال عملية التحضير لما بعد عام ٢٠١٥ لمراجعة مسارها الإنمائي، وإعادة النظر في نهجها، وسد النواقص وتقليص الفوارق من خلال إشراك الجميع؛ (ب) حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي هي الأساس في أي عملية للتنمية المستدامة والفعالة، ولا سيما أن المنطقة تشهد تطوّرات مصيرية، لن تكون معزل عنها قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. وعلى البلدان الأعضاء في المنطقة العربية النظر في التوصيات المقترحة التالية لضمان استفادة الجميع، رجالاً ونساءً، من الفوائد المتأتية من تحسين عملية ما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) التعجيل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (باعتبار الهدف ٣ متقاطعاً مع جميع الأهداف) للالتزام بالموعد النهائي بحلول عام ٢٠١٥ من خلال تحديد عدد من التدخلات الواقعية الرامية إلى تحقيق الأهداف المعلنة، وتبيان التحديات الرئيسية التي تعوق إنجازها، وإيجاد حلول للقضايا ذات الأولوية؛

(ب) ملاءمة الأهداف والغايات الوطنية والمحلية مع الالتزامات القانونية للدول بموجب المعاهدات الدولية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛

---

(٢٨) الأمم المتحدة، ٢٠١٣، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظور إقليمي.

(٢٩) إعلان منظمات المجتمع المدني العربي حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(ج) وضع إطار للرصد والمراجعة والمساءلة يتضمن آليات وطنية تشمل الجميع، وتبيّن بوضوح دور جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة؛

(د) تفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة من خلال إشراكها في المناقشات الدولية حول إطار ما بعد عام ٢٠١٥، وفي المواقف التي اتخذتها البلدان والجهات الفاعلة المعنية، لضمان جعل أولويات المرأة العربية جزءاً من الالتزامات الإنمائية في الفترة المقبلة؛

(هـ) مشاركة الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في تكييف الأهداف والغايات والمؤشرات بحيث تأتي نتيجة للتوفيق بين المبادئ المتفق عليها دولياً والخصائص الإقليمية والوطنية.

## الملحق

## الجدول الزمني لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

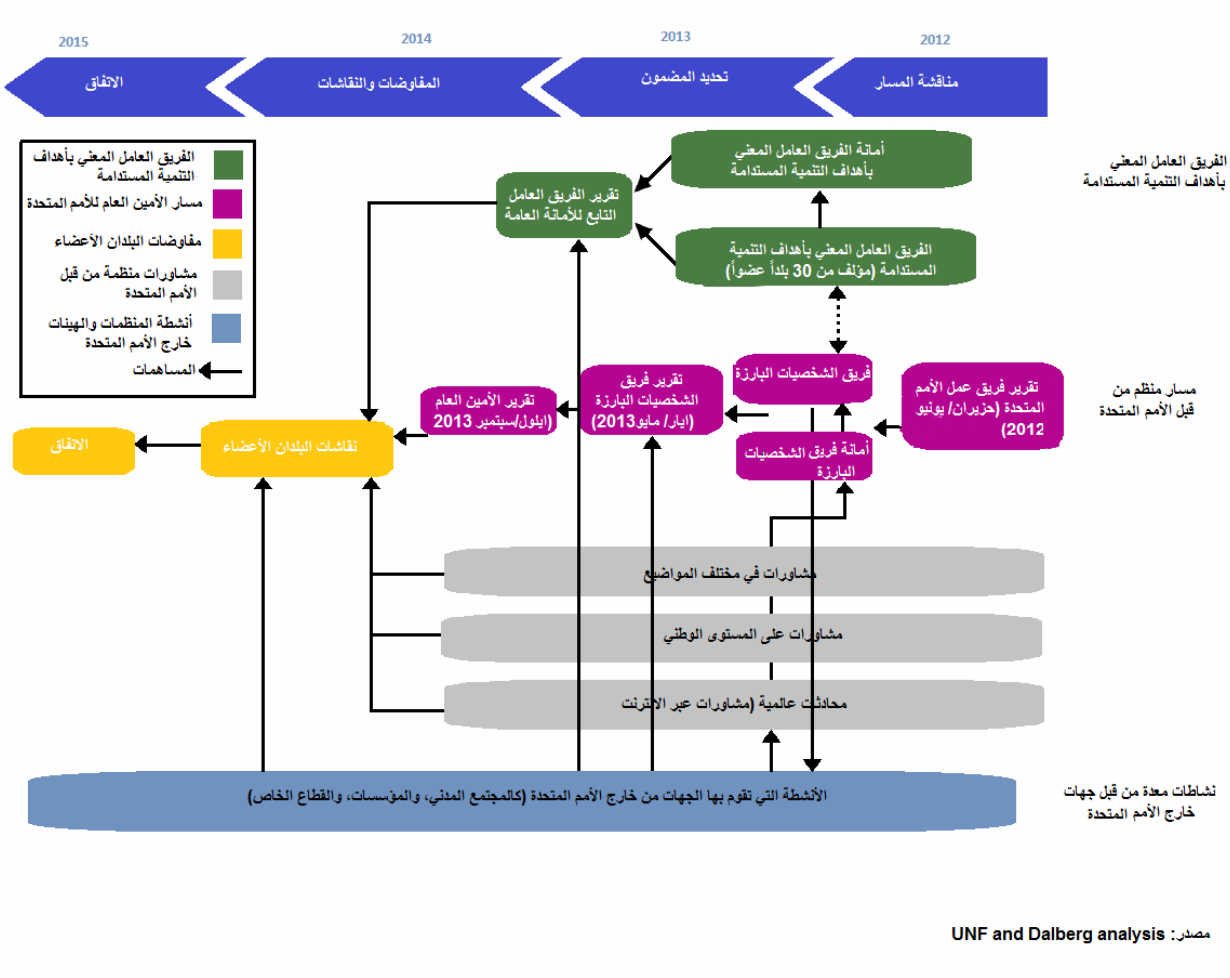


مصدر: UNF and Dalberg analysis

---